الاقتصاد في مهب الريح

د. محمد سليم وهبه، استاذ في الجامعة اللبنانية

الأوضاع المتردية، الوضع السياسي المتأزم نتيجة موقع لبنان في وسط البركان الشرق اوسطي وما نتج من قلق أمني، بات يهدد مصير البلاد والعباد. أما الوضع الاقتصادي فحدث ولا حرج، حيث معظم القطاعات الإنتاجية، ولا سيما القطاعين السياحي والتجاري، تواجهان واقعا سلبيا منذ ما يزيد عن السنتين.

بالنتيجة أصبحت فرصة العمل حلما مستحيلا لا يمكن ان يطاله اي لبناني في بلده مع غياب الامن وضياع الخطط والقروض المشاريع وسلب الموارد وسفوط النازحين، هذا بدعمه لامبالاة السياسيين الذين يفتعلون الفراغ من اجل تبرير استمرارية استيلائهم على المقدرات الوطنية والانسانية، الحالية والمستقبلية، ولا يرى المواطن ملاذا سوى الهجرة، ليست الهجرة ترفا، وليس السفر مغامرة بطولية فاكثر من 60.5% من اللبنانيين يريدون الهرب من انعدام الامن وعدم الثقة بالسياسيين اللبنانيين والحرب، و39% يفضلون البقاء في احلك الظروف، وهم يعتمدون على من يناضل في الخارج ليرسل لهم تحاويله المالية ليعتاش بها.

كانت الهجرة سببا للبطالة، واصبحت بنتيجة الحرب واقعا لا مفر منه، وان تحدثنا عن البطالة كمقياس في المظهر الذي يبرز عن المفاصيل الاقتصادية، للأسف فالهجرة ليست موسمه عابرة في لبنان لتفير بفعل المعطيات التشغيلية والآليات الاقتصادية والنمو والمؤشرات المالية، لكنها امست في مسار منحرف بعد ان دخلت عليه معطيات مميته منذ ثلاثة اعوام مع تدفق اكثر من مليوني معتاش تهدده في وظيفته وامنه، وقد فقد العديد من اللبنانيين أعمالهم بسبب اليد العاملة الأجنبية الرخيصة.

العديد من الشركات والمؤسسات بدأت توظف عمال أجانب وخاصة سوريين نظرا لانخفاض أجورهم مقارنة مع اللبنانيين، وبدأت نسب الشباب بفقد وظائفهم تزداد يوما بعد يوم أضف إلى ذلك الخريجين سنويا والذين يبحثون عن فرص عمل، والآن ليس الوضع مرتبط فقط بالعملية الاعلائية في الوظيفة ولكن التهديد الذي يطال مجمل الاقتصاد ووجوده..

الاعداد من النازحين التي تدخل الى لبنان ات الى تغيير في الواقع الاقتصادي لمعظم المناطق اللبنانية، من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب دون نسيان البقاع الغربي وحتى بيروت. بالرغم من نسائية الاستقبال ورد الجميل للنزوح 2006، رغم عدم تشابه الامر بين الواقع الآن والحرب مع العدو في 2006، وان المهجرين اللبنانيين حينها لم يذهبوا بأسلحتهم الى منازل اخوانهم في سوريا ولم يهددوا الامن السوري حينه، وان الاعداد اللبنانية التي نزحت كانت تمثل نسبة ضئيلة من مجمل الشعب السوري.

وجود النازحين وربطه في الاقتصاد مهم على صعيد هيكلي، حيث برز تركيبة جديدة أدت الى تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان وذلك مع ارتفاع عدد المؤسسات التي افتتحها السوريون كصالونات الحلاقة والأفران، المقاهي والمطاعم وحتى وسائل النقل العام، فالسوريون نقلوا مهنهم الى لبنان وافتتحوها بالعشرات، والأسعار المتهاودة التي يتعاملون بها تثير شكوى التجار والمهنيين في حين تبقى الدولة غافية حتى عن إحصاء الأعداد.

ما يزيد الأمر تعقيدا القرار الذي أصدره وزير العمل بتاريخ 2 شباط (فبراير) 2013 القاضي بتعديل المادتين 8 و9 المتعلقتين بتنظيم عمل الاجانب في لبنان وذلك لمسحة المواطن السوري فتمد، فاصبح بامكان النازح السوري، اضافة الى تأسيس المؤسسات الخاصة به، العمل كمدير أو نائب مدير أو أمين صندوق، محاسب، سكرتير، طاهي مأكولات، التريين، الخياطة، التمريض، الصيدلي، أعمال التجميل.... مما فتح باب المنافسة والمزاحمة بين طالب الوظيفة اللبناني والنازح السوري، واللافت ان وسائل الاعلام المكتوبة بدأت تتلقى من قبل المؤسسات اللبنانية وحتى الصيدليات طلبات توظيف محصورة بالنازحين السوريين فقط دون سواهم وذلك بسبب تدني أجورهم.

إن معاناة الشعب السوري المستمرة منذ اكثر من ثلاث سنوات تحولت الى نزيف مستمر للاقتصاد اللبناني في كل قطاعاته.. هناك واجب ومسؤوليات لبنانية أخلاقية وقانونية توجب علينا مساعدة إخواننا السوريين، لكن مساعدة النازحين والسوريين يجب الا تتحول عبئا اقتصاديا، تمويليا وامنيا، بسيطرة المصالح الخاصة والمزايدات السياسية أديا الى تهديد البنيان الأساسي للاقتصاد.

ان تدفق اللاجئين السوريين الذي يتخطى عددهم مليوني نسمة بما يعني اكثر من نصف سكان لبنان المقيم عامل اضافي ساهم إلى حد كبير بارتفاع نسب البطالة عند اللبنانيين وتهدد الاقتصاد برمته، مع ذكر عدة عوامل ابرزها:

الأوضاع السياسية والأمنية، والتي تنبىء الى توتر على المدى المنظور، مع وجود بيئات حاضنة محمية من النظام، تهدد وحدة المجتمع اللبناني واستقراره.

الأوضاع الاقتصادية المتردية وهذا بعد أربع سنوات من بطء عجلة النمو الاقتصادي في لبنان، بحيث تراجع النمو في الناتج المحلي من 9% قبل 2004 إلى 1.5% في العام 2014 حسب توقعات حاكم مصرف لبنان، ونسبة تضخم تتخطى 6% بسبب فشل الادارة في الحفاظ على اقتصاد متوازن، بالإضافة إلى عوامل مثل، تدهور الاقتصاد العالمي، وحالة من اللاستقرار الاقليمي، وانعدام الامن الوطني، وهشاشة مؤسسات الدولة.

وما نتج عنها من إقفال في المؤسسات والمحال التجارية اللبنانية وتسريح العمال.

غياب فرص الاستثمار، مع ارتفاع نسبة المخاطر التي وضعت لبنان في المرتبة 112 بين 186 دولة في العالم، واحتل لبنان المرتبة الـ127 عالميا والمرتبة الثانية عشر إقليميا في فئة المخاطر السياسية.

تراجع لبنان في تقرير التنافسية العالمية من المرتبة الـ103 بين 144 إقتصاداً في التقرير السابق إلى المركز الـ113 بين 144 دولة. وقد حل لبنان في المركز الـ127 في ما يتعلق بالمتطلبات الأساسية للتنافسية، وهي تشمل مؤشر المؤسسات، وقد صنف فيه لبنان في المركز الـ139، ومؤشر البنية التحتية التي نال عنها المركز الـ122، في حين حل في المرتبة الـ143 عالمياً في تصنيف البيئة الإقتصادية الكلية، وفي المقابل، حاز لبنان المركز الـ30 عالمياً في ما يتعلق بالصحة والتعليم الابتدائي، وهو المؤشر الذي نال عنه تصنيفه الأفضل.

غياب تنفيذ المشاريع الحيوية والتنقيب عن النفط

تدفق آلاف الخريجين سنويا الى سوق العمل فالمجموع السنوي للعرض في سوق العمل من مختلف المؤسسات الأكاديمية والمهنية يبلغ أكثر من 61 ألف طالب عمل فيما يبلغ الطلب السنوي من جانب المؤسسات الناشئة حديثا ومن جانب المؤسسات الموجودة 9 آلاف وظيفة تحولت تلقائيا نحو الكلفة الأقل الممثلة بالنازحين.

إن الخسائر الكبيرة لتكبدها كل القطاعات الاقتصادية المتعلق اولا بتطوير الدولة وادارتها وبناها التحتية وخدماتها من كهرباء ومياه وسدود وطرقات وباستغلال مواردنا لا سيما النفط والغاز الذي لا يزال في اعماق البحر ينتظر من يفك اسره. بالاضافة الى النمو وجذب الاستثمار وتنمية القطاعات الاقتصادية، السياحة والتجارة والصناعة والعقار والخدمات على انواعها.

لقد تأثرت حركة التجارة الخارجية بشكل واضح في الجمود الاقتصادي المتحكم بالبلاد، حيث سجلت تراجعا لافتا في نمو الماضي وكذلك في الاشهر السبعة الاولى من العام الجاري، وبدا ذلك من انخفاض الاستيراد والتصدير على حد سواء. وكان لافتا ايضا انخفاض الواردات الجمركية وواردات الضريبة على القيمة المضافة في الاشهر السبعة الاولى من العام 2014، ما يعكس بشكل واضح تراجع الاستهلاك المحلي.

ويُسهم العجز الاقتصادي مع تردي الخدمات المقدمة على الصعيد الصحي والحياتي من كهرباء ومياه، وتهديد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفراغ الشباب إلى جانب ارتفاع نفقات الحكومة لتأمين الموارد للنازحين، في ارتفاع الدين العام إلى مستويات لا يمكن تحملها، وبالتالي زيادة الخطر على سيادة البلد وأمنه الاقتصادي والاجتماعي.

هل اقتربنا من الانهيار؟. وما هي التأثيرات السياسية والامنية على هذا الصعيد وان اخذنا المعطى المالي بعدم الخوض في المعطيات الاخرى، وبالاخص بما يتعلق بتناقص احتياطات المصرف المركزي بشكل كبير، بسبب الإجراءات التي يجب اعتمادها لتعزيز الاقتصاد. وبما أن المصرف المركزي والمصارف الخاصة مما القنان بغطيان الدين العام القصير الأمد . يزداد الضغط على الليرة اللبنانية، المدعومة من الدولار الأميركي، وبانخفاض الحجم الحقيقي للودائع مع ارتفاع نسبة الودائع .

أمام الانكماش الذي يشهده الاقتصاد اللبناني وبمظاهره وافلاس العديد من الشركات في القطاعات الرئيسية والبطالة، وما يرافق ذلك من

استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة، على مدى 3 سنوات حسب التوقعات، في تأثيرها السلبي على الاقتصاد اللبناني. الخوف يبرز من تراجع الثقة في المؤسسات الرسمية، التي تمثل الاساس في عملية الجذب المالي، والتي تمول القطاع المصرفي الممول الاساسي للدين العام في لبنان، وهنا تدق ناقوس الخطر في مراسة الحالات الضاغطة في اطار تحديد المخاطر لوضع الترتيبات المناسبة لمواجهتها. دون نسيان ان عدم تلبية مليوني نازح سوري سيؤدي حتما إلى مزيد من الضغوط لناحية الموارد والعمالة والخدمات إضافة إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وزيادة تأثير الجماعات التكفيرية مما يترتب على لبنان زيادة ميزانية الجيش والقوى الأمنية، التي تعاني من تخفيضات حكومية وتعتمد اصلا على الهبات الخليجية.

في حال استمر الوضع على ما هو عليه ستشهد موجات من الغضب والتذمر وحتى موجات من التظمة والتصرفات غير اللائقة المتنقلة ما بين المناطق من قبل اللبنانيين تجاه النازحين بسبب انتشار البطالة لدى اللبنانيين ومزاحمة اليد العاملة السورية لهم.

غياب المعالجات السريعة والتباطؤ في اتخاذ القرارات وتسييسها، قد أوصل البلاد الى ما نحن عليه اليوم فالوضع الاجتماعي على مستوى عال من الحساسية مع تردي المعيشة، لارتفاع نسبة البطالة. سينضم المزيد من اللبنانيين إلى الطبقة الفقيرة التي تضم أصلا مليون ونصف مليون شخص، وستنخفض القدرة الشرائية، وسترتفع وتيرة التوتر الاجتماعي والحساسية من النازحين، الذين ستتردى اوضاعهم المعيشية مع تخفيض المساعدات والتمويل، وهي مسارات تؤدي الى تسهيل نشاط الجماعات المسلحة وتزيد من حدة المشادة بين اللبنانيين والنازحين، وتجعل ليس الاقتصاد وحده بل الوطن في مهب الريح.